Journal of Economic Growth and Entrepreneurship
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory

Year : 2019 Vol.2 No.2

Banks study the feasibility of youth employment Loans College for the success of local entrepreneurship –ANSEJ BASHAR CASE STUDY -

CHAHID Hoda[1], HAID Zahia[2], MERAS Mohammed [3]

[1]*PhD student, Department of Economic Sciences, BECHAR University, Algeria*

[2]*MCB, Department of Management Sciences, Institute/ Tlemcen Higher School of Management, Algeria*

[3]*PhD student, Department of Economic Sciences, SAIDA University, Algeria*

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 22/02/2019
Accepted:06/03/2019
Online:30/08/2019

Keywords:
Bank
Economic development
Entrepreneurial development
JEL Code:

ABSTRACT

The policy of establishing micro-enterprises in the framework of revitalizing domestic investment is one of the most recent methods adopted by many countries, with the aim of making a strong impetus in achieving economic development and eliminating economic problems. Lowest cost. If the banking system is the sole financier of the national economy, especially in the current period as it is the most liquid institution and the most widespread and the closest public, we must work to develop a system consistent with these requirements, and this is what Algeria tried to do since independence to this day, especially since it is through which we can achieve Development.

دراسة البنوك للجدوى الاقتصادية لقروض تشغيل الشباب كالية لانجاح المقاولاتية المحلية

–دراسة حالةANSEJبشار –

شهيد هدى [1]، حايد زهية [2]، مراس محمد [3]

[1] *أستاذة مؤقتة متحصلة على الدكتوراه ، القسم العلوم الاقتصادية ،جامعة بشار، الجزائر*

[2] *استاذة محاضرة قسم ب ، القسم علوم التسيير، المعهد/المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان ، الجزائر*

[3] *أستاذ مؤقت متحصل على الدكتوراه ، القسم العلوم الاقتصادية ،جامعة سعيدة، الجزائر*

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال2019/02/22
تاريخ القبول 2019/03/06:
تاريخ النشر: 2019/08/30

الكلمات المفتاحية
الكلمة 1 بنك
الكلمة 2 جدوى اقتصادية
الكلمة 3 المقاولاتية المحلية
JEL Code:

الملخص

إن سياسة إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار إنعاش الاستثمار المحلي ومن أحدث الوسائل التي تبنتها العديد من الدول، وهذا بهدف إحداث دفعة قوية في تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على المشاكل الاقتصادية ولعل أبرزها البطالة ، والتنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا إذا كان تطرق التمويل ومصادرها تتميز بالسرعة التنوع الكفاءة و بأقل تكلفة . فإذا كان الجهاز المصرفي هو الممول الوحيد للاقتصاد الوطني خاصة في الفترة الراهنة باعتباره المؤسسة الأكثر سيولة والأوسع انتشارا والأقرب جمهورا فلابد منا العمل على وضع جهاز يتماشى وفق هذه المتطلبات ، وهذا ما حاولت الجزائر فعله منذ الاستقلال إلى يومنا هذا خاصة بكونه أنه من خلاله نستطيع تحقيق مفهوم التنمية.

– مقدمة:

في ظل التحولات الإقتصادية والمتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالإعتماد على قوى السوق الذي يتصف بالديناميكية السريعة إتجاه الوحدات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة وكان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية إلا ان هذا التغير كان بسب نقص الهياكل المؤهلة وظاهرة البطالة التي كانت المنعرج الفاصل في ذلك، لتقوم الجزائر بتجربة ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، التي استلزمت العديد من الإجراءات لتوفير مناصب عمل للأجراء كإنشائها جهاز المساعدة على الإدماج المهني للبطالين أو من خلال التشجيع على الاستثمار المحلي ودعمه من خلال مساعدة البطالين في إنشاء مشاريعهم الخاصة، وبهذا الخصوص تم استحداث أجهزة حكومية عدة لهذا الشأن كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)، التي أسندت لهم مهمة ضرورة تثمير هذه الاستثمارات من خلال بلورة فكرة المشروع للبطال دراسة المشروع وإعداد ملف الاستثمار والمتابعة لإنشاء المشروع وليس هذا فحسب بل أنها تبقي المستفيد تحت دراية بأن المؤسسة ليست مشروعا مبنيا على توفير المحل والتجهيزات بقدر ماهي نابعة من الارادة والقدرة على التسيير.

وبناءا على ذلك قامت الجزائر ببنائه وتعديله وفق المستجدات المطلوبة منذ الاستقلال، وفي هذا السدد فإنه لابد من وجود صلة متمثلة في دراسة الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الممولة من المؤسسات المصرفية في منح قروض لتجسيد الافكار التي تتلقها هذه الاجهزة وتقوم بعملية الرقابة لضمان حسن التنفيذ في كل النواحي باعتبار أن المؤسسات المصرفية الاكثر انتشارا والاقرب الى الجمهور. ومن هنا نلتمس فعالية البنوك في دعم الوكالات وحلقة الوصل بين أصحاب الافكار الاستثمارية ومخططات الدولة الانعاشية.

ومن خلال هذه المعادلة جاءت إشكالية بحثنا على النحو التالي: **ما مدى مساهمة البنوك في دراسة الجدوى الاقتصاد لقروض الشباب في إطار ANSEJ ANJAM وCNAC و كيف يساهم ذلك في انجاح المقاولاتية المحلية؟**

وسيتم الإجابة على الإشكالية من خلال عرضنا لهذه الورقة البحثية من خلال تطرقنا للنقاط التالي:

- قروض تشغيل الشباب وأنواع التسهيلات الممنوحة.
- الجدوى الاقتصادية إطار نظري.
- قروض تشغيل الشباب ودور البنوك في دراسة جدواها الاقتصادية –حالة بشار.

أهداف الدراسة

– معرفة احتياجات السوق العمل وسوق السلع والخدمات على مستوى الوطني وهل تتمشى عم المتطلبات الاقتصادية.

– تحديد درجة البنوك في القيام بعملية الاقراض والرقابة ومساهمتها في تحقق الخطط التنموية.

– معرفة إن كانت هذه القروض نعمة أو نقمة بنسبة للذين يبحثون عن العمل.

– إعطاء نظرة عامة لقروض تشغيل الشباب بنسبة لحاملي الشهادات خاصة الجامعية.

– معرفة تركز اهتمام الدولة.

– نسبة مساهمتها في توفير فرص الشغل وامتصاص البطالة.

منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة وموضوع البحث الذي هو محل الدراسة ارتأينا ان نستعمل النهج الوصفي في الجانب النظري للتطرق إلى قروض تشغيل الشباب وأنواع التسهيلات الممنوحة ومفاهيم حول الجدوى الاقتصادية محدداته ومراحل دراستها، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فيتجسد في دراسة تحليلية حيث نتعرض الى قروض ANSEJ التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وبنك التنمية المحلية في صيغة التمويل الثلاثي.

1- المفاهيم الأساسية لقروض تشغيل الشباب وأهم التسهيلات الممنوحة:

في إطار تشجيع الاستثمارات المحلية واستراتيجيه محاربة البطالة قامت الحكومة بإنشاء عدة أجهزة من بينها: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ" والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC" والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، من شأنها دعم وتشجيع الاستثمارات المحلية من خلال تقديم قروض للعاطلين عن العمل والمتخرجين من مختلف التوجهات ليس هذا وحسب كما يستفيد صاحب القرض من بعض الامتيازات والتسهيلات التي تساعد في الإستفادة من القرض بشكل أفضل.

1-1 - <u>تعريف القرض</u>: كلمة القرض أصلها CREDITباللغة الإنجليزية التي جاءت من اللفظ اللاتيني CREDS التي تعني الاعتقاد حيث أشتقت منها CRED التي تعني الثقة. [i]

فقرض هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات والمنشآت في المجتمع بالموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة حسب العقد وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر". [ii]

ليعرفه قانون النقد والقرض الجزائري على النحو التالي " تتشكل عملية القرض في تطبيق القانون كل عمل يضع بموجبه شخص بوضع أموال تحت تصرف شخص اخر "
[3]

فمفهوم القرض يقوم على ثلاثة عناصر:

1- الثقة: لكي يتحقق عامل الثقة علي العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.

2- المدة: هي الأجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة وتتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.

3- الوفاء بالتسديد: الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا إليه فائدة.

وبتالي نستنتج أن القرض هو تقديم مبلغ معين لغرض معين مقابل الحصول على فائدة واسترداد هذا المبلغ عند حلول معاده.

1-2 <u>قروض تشغيل الشباب</u>

إدراكا لأهمية الدور المرتقب من وراء الاستفادة من قروض تشغيل الشباب إذا ما حظيت بالعناية اللازمة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب للتوجه نحو إقامة مشاريع استثمارية عن طريق تجسيد أفكاره في إطار السياسة الجديدة لترقية وتشغيل الشباب، وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى ثلاث أجهزة عملية لخلق هذا النوع من النشاطات وهي:

I. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأسست سنة 1996بغية تشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبانيبنسبة للفئات العمرية التي تتراوح ما بين 19 سنة و35سنة، بسقف استثماري لا يتجاوز القيمة المحددة والتي تقدر ب 10مليون دج؛ وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة.

وبما أن الوكالة تهدف إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي تقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية:

- تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة. [4]

II. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 لمساعدة الفئة العمرية ما بين 30 إلى 50 سنة، والتي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل. إذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة، وهو ما يتضح من مهامه، والمتمثلة في:

1. المساعدة على البحث عن الشغل.
2. دعم العمل الحرّ.
3. التكوين بإعادة التأهيل. [5]

III. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان تأثرت من برنامج التسوية الهيكلية (P. A. S) الناتج عن نظام

العولمة، ودخول بلادنا في اقتصاد السوق، ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة (تشغيل ذاتي، عمل بالمنزل، نشاطات حرفية وخدماتية... الخ).

وتتكفل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم هذا النوع من الخدمات، والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار، وتتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة.
- تساعد المستفيدين، عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم. [6]

1-3- <u>التسهيلات الممنوحة لقروض تشغيل الشباب:</u> تتمثل التسهيلات والإمتيازات قروض التشغيل الشباب:

حسب المادة 138 من القانون الجبائي لسنة 2012 الذي ينص على ما يلي:

- تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع المؤهلون للإستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على الأرباح الشركات لمدة ثلاثة 3 سنوات ابتداء من تاريخ المشروع في الإستغلال.
- ترفع مدة الإعفاء الى ست 6 سنوات، إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، وذلك إبتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال.
- وتمتد فترة الإعفاء هذه بسنتين 2 عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- ويترتب على عدم إحترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الإعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد.
- عندما يمارس هذا الشباب المستثمر النشاط في المؤسسة داخل منطقة التي يجب ترقيتها والتي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم وخارج هذه المنطقة، فإن الأرباح المعفى من الضريبة ينتج من النسبة بين رقم الأعمال المحققة في المنطقة التي يجب ترقيتها ورقم الأعمال الإجمالي. [7]وليس هذا فقط بل إضافة إلى ذلك:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة. [8]

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات في مرحلة الإستغلال.

وهنالك أيضا امتيازات المرافقة والمتابعة تعد من المهام الرئيسية للوكالة، حيث أنها تسمح بتكوين الأفراد حتى يتمكنوا من إنشاء استثماراتهم الخاصة ورفع قدراتهم على تسييرها بشكل جيد من خلال الاستشارات التي تقدم لهم وكذا من خلال الدورات التدريبية المتضمنة: آليات الإنشاء، دراسة السوق، تسيير المخزون والميزانية وغيرها. إضافة إلى متابعة المشروعات أثناء نشاطها وكل ذلك مجانا.

يضاف إلى الامتيازات السابقة امتيازات أخرى منها إرجاء تسديد القروض البنكية وفوائدها، كما استفادت مناطق محددة من البلاد كولايات الهضاب العليا والجنوب وكذا قطاعات نشاط معينة: كالبناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية والفلاحة والري والصيد البحري من امتيازات إضافية في إطار دعم الاستثمار والتشغيل في هذه المناطق والقطاعات لخصوصيتها باعتبارها مناطق وقطاعات ذات أولوية. [9]

2- الجدوى الاقتصادية إطار نظري :

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية للقروض من الموضوعات الهامة والتي لاقت اهتماما واسعا وأصبحت في وقتنا الحالي أداة رئيسية للتخطيط الاستراتيجي، بل والسياسة الفعالة لإدارة القروض في المشاريع. حيث تهدف دراسة الجدوى الاقتصادية إلى محاولة التنبؤ بالمستقبل بنظرة استراتيجية من اجل الوصول إلى قرار عقلاني متعلق بكيفية إدارة وتسيير القرض بأقل درجة ممكنة من المخاطر.

2-1- تعريف الجدوى الاقتصادية.

هناك عدة تعاريف لهدا المفهوم وقد اختلفت هده التعاريف باختلاف الدراسة التي تهدف إليها ومن بين هده التعاريف ما يلي:

- هي عبارة عن الكفاءة من الاستثمار أي مخطط استثماري يجري تقييمه بناءا على أسس تحليلية للبدائل المتاحة، بغرض تبني القرار الأفضل وكذلك اعتمادا على المعايير المالية للعوائد والتكاليف وما يقتضيه الزمن من فترات الإيفاء بالالتزامات الأولية أو ما يضره من العوامل التآكل في القيم الحقيقية. [10]
- هي عبارة عن تحديد العلاقة بين المشروع والمشاريع الاقتصادية الأخرى واثر إنشاء المشروع في التكامل الاقتصادي للمنطقة والاقتصاد الوطني، وكذلك أثره في الظروف السياسية والاجتماعية. لكون المشروع وحدة ضمن الاقتصاد الوطني والجزئي من اقتصاد المجتمع الذي يعمل به. [11]

2-2- <u>خصائص الجدوى الاقتصادية</u>

- تتميز بالكفاءة في ربحية المشروع وفي كيفية استخدام الطاقات الفعلية الإنتاجية والمحتملة.
- هي توقع يعتمد على دراسات مستقبلية مهما كانت مستوياتها أو مبادئها.
- هي عملية تقييم للبدائل من اجل اختيار البديل (المشروع) الأفضل.
- هي عبارة عن خطة تبدأ من لحظة تكون الفكرة مرورا بتنفيذ المشروع ووصولا بتحقيق الأهداف

3- قروض تشغيل الشباب ودور البنوك في دراسة جدواها الاقتصادية –حالة بشار–

إن قروض تشغيل الشباب لإقامة مؤسسة مصغرة تعد النواة في التنمية الاقتصادية وتعتبر طريق العبور لإنشاء المؤسسات الاقتصادية الكبرى، إذا لابد من التدرج لتحقيق التنمية.

ففي الجزائر لم تبرز ملامح الاهتمام بإقامة مؤسسات ذات الحجم الصغير إلا في منتصف التسعينيات من خلال استحداث برامج خاصة للتشغيل بإنشاء مؤسسات مصغرة تدخل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كأداة للقضاء على البطالة وفتح الافاق المستقبلية للشباب، مما جعل العديد من الشباب يندفع نحو ذلك.

ومن هذه النقطة نسعى من خلال دراسة الحالة الى الاطلاع عن كيفية العمل المزدوج بين الهيئات المصرفية من خلال اختيار بنك التنمية المحلية محل الدراسة والوكالة في تسيير ومتابعة القروض في إطار المؤسسات الصغيرة وكيفية العمل هذه الاجهزة ومدى التنسيق فيما بينها. ومدى قيام بنك التنمية المحلية بالرقابة المطلوبة من أجل ضمان حسن تنفيذ المشروعات المصغرة من جهة واسترداده للقرض وفرض الوكالة تحت إشرافه من جهة أخرى.

وبذلك سوف نحاول أن تقتصر الدراسة على التمويل الثلاثي لمعرفة دور البنك في عملية الرقابة على قروض تشغيل الشباب.

1.3. بنك التنمية المحلية ووكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – لولاية بشار–

إن المهام والانشطة التي يقوم بها كلا الجهازين لا تختلف كل الاختلاف عن باقي الولايات مما نلتمس حدة في تلبية متطلبات كل ولاية بشكل يعاد تلبيتها في ولاية اخرى .

3-1-1- تقديم عام لبنك التنمية المحلية ببشارBDL–

بنك التنمية المحلية هو مؤسسة نشأت في إطار التنمية الجهوية للبلاد بمقتضى المرسوم رقم 85/86 بتاريخ 30 ابريل 1985 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 19.

مقره الاجتماعي: 05 شارع عمار قاسي سطاوالي – الجزائر العاصمة – وله عدة هياكل موزعة على التراب الوطني على النحو التالي:

23 -مديرية مركزية.

15 -مديرية جهوية.

05 -مفتشيات جهوية.

153 -وكالة.

*** تعريف الوكالة بشار:**

إن الوكالة الولائية لبنك التنمية المحلية ببشار فتحت أبواب خدمتها للزبائن في جانفي 1986. وهي تابعة للمديرية الجهوية ببشار مع كل من وكلات تندوف تيميمون أدرار وبني عباس.

تتكون الوكالة من 19 عامل يتوزعون على النحو التالي:

- 08إطارات
- 07عمال تنظيم.
- 04 عمال تنفيذ.

العنوان: مقر الوكالة في حي 68 مسكن وسط مدينة بشار–ولاية بشار.

*** انواع القروض الممنوحة من طرف البنك والضمانات المقبولة**

على الارجح نلتمس أربعة أنواع من القروض الخاصة التي يقدمها البنك ببشار والتي هي سارية المفعول وكثيرة الطلب عليها ولكل نوع من هذه القروض له شكل

الجدول رقم –01–الجدول التالي يلخص كل المعلومات حول القروض المقدمة من طرف البنك:

نوع القرض	المبلغ	الفائدة	نسبة مساهمة البنك	مدة التسديد
o ANSEJ o ANJEM o CNAC	لاتفوق10 ملايين تفوق 10 ألاف تفوق 50 ألف	0.65% 1.35% %1.25	%70	3 سنوات إلى 8 سنوات
قروض العقاري	حسب تكلفة العقار المطلوب	%4.5	60%	3 سنوات إلى 5 سنوات
قروض الاستثمارية	تفوق 10 ملايين.	5.5%	100%	5 سنوات إلى 8 سنوات
قروض الاستغلال	لا تفوق 10 ملايين.	8.5%	100%	لا تتجاوز سنة

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف البنك التنمية المحلية – وكالة بشار–

2.1.3 تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

هي وكالة تحت سلطة الحكومة تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–296 بتاريخ 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 1996/09/08، [12]وتتم المتابعة العملية لجميع نشاطاتها من طرف الوزير المكلف بتشغيل.

مقر الوكالة موجود على مستوى الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان اخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءا على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا من المجلس التوجهي فهي تشكل أكثر من 53 فرعا بحيث نجد أن في كل ولاية فرعا وبعض الولايات لديها فرعين عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 1496 المؤرخ في 1996/07/02، وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي في جوان من سنة 1996.

1. تعريف وكالة على مستوى ولاية بشار:

هي مؤسسة عمومية تقوم بتمويل مشروعات المصغرة في ولاية بشار تحت اشراف المديرية المركزية، فتحت ابوابها في اكتوبر من سنة 1996.

تحتوي الوكالة على 34 عاملا تشمل كل التخصصات.

عنوان الوكالة: مدوني رشيد قرب عمارة باستور وسط مدينة بشار ولاية بشار.

موارد الوكالة: تعريف الوكالة المحلية على مستوى ولاية بشار تنوع في مصادر الموارد كباقي ولاية الوطن وإن من أهم المصادر ذلك هي:

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- الهبات والوصايا.
- المساهمات التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولة.
- كل العوائد المرتبطة بالنشاط.

2– صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة على مستوى ولاية بشار

توجد صيغتان للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أولا: التمويل الثلاثي:

في صيغة التمويل الثلاثي تتشكل التركيبة المالية من:

1. المساهمة الشخصية لصاحب المشروع
2. القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة لدعم تشغيل الشباب
3. قرض البنكي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، وقد تم إلغاء الفوائد على هذه القروض وتحمل خزينة الدولة تسديده للبنك يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين: **الجدول رقم 02–**

- **المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج.**

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة –الوكالة –	القرض البنكي
1%	29%	70%

- **المستوى الثاني: مبلغ الإستثمار من 5.000.001 دج الى 10.000.000 دج.**

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة –الوكالة –	القرض البنكي
02%	28%	70%

ثانيا: التمويل الثنائي:

في صيغة التمويل الثلاثي تتشكل التركيبة المالية من:

1. المساهمة الشخصية لصاحب المشروع
2. القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة لدعم تشغيل الشباب

ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين: **الجدول رقم–03**

- **المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000دج**

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
71%	29%

- **المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001دج على 10.000.000دج.**

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
72%	28%

المصدر:الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2.3 رقابة بنك التنمية المحلية على قروض تشغيل الشباب وجدواها.

1.2.3 تسديد قروض تشغيل الشباب.

تعد عملية الوفاء بأقساط القرض بتاريخ استحقاقها من المؤشرات الهامة التي تبين بأن المشروع يمشي وفق المخطط المحدد يحقق مرد ودية وذو ربحية وتأكد أن فكرة المشروع كانت ذو جدوى إقتصادية.

أما حالة عدم التسديد توضح بأن المشروع كان يجري إستغلاله في الاتجاه الخطأ او بين إهمال المستفيد للمشروع أو بيعه للعتاد وهذه الحالة الاشهر التي يواجها البنك والوكالة.

لا تختلف عملية التسديد على مستوى البنك عنها في الوكالة إلا من ناحية الفوائد والمدة ويمكن توضيح ذلك كتالي:

1- طريقة التسديد على مستوى بنك التنمية المحلية:

أ-حالة الوفاء بالقرض:

يتم إعداد جدول إهتلاك القرض بعد حصول المقترض على مبلغ القرض، فيضم كل من فائدة الدفعة كل سداسي وإهتلاك القرض الذي هو نتيجه الفرق بين الدفعة وفوائد القرض.

وتتم عملية التسديد خلال كل سداسي في أجل لا يفوق ستة عشر سداسي أي ثمانية سنوات، ويستفيد المقترض من أربعة سداسية مؤجلة الدفع كتسهيل يمنحه بنك التنمية المحلية. حيث يستطيع أن يباشر عملية التسديد خلال السداسي الخامس.

وتتم هذه العملية بعد مناقشة والتوقيع بين المستفيد وبنك التنمية المحلية، يجوز للمقترض أن يوفي قيمة ديونه قبل الاجل المتفق عليه إذا حقق ارباح وإيرادات مكنته من ذلك.

ب – حالة عدم الوفاء بالقرض:

في حالة عدم تسديد قيمة الدفعة بعد الاستفاءة من التسهيل المذكور سابقا في موعد الاستحقاق يقوم بنك المعني بإرسال إعذار يبين فيه بأن البنك يسجل رصيد دائن بقدر القسط الغير مسدد وضرورة التسوية في اقرب وقت وفي حالة عدم الاستجابة يستمر البنك بإرسال الاعذار الثاني وصولا الى الثالث وفي حالة عدم التسديد او تقديم مبرارت يتم تحويل الملف الى مصلحة المراقبة والمتابعة القضائية على مستوى بنك يبدء البنك بحساب فوائد التأخر عن التسديد وأنه ذو ذمة مالية متعثرة.

-المراقبة والمتابعة القضائية:

بعد 15 يوم من عدم استجابة المستفيد الإعذار الثالث تقوم هذه المصلحة بإرسال إنذار اول ثاني وعند إصرار المستفيد على عدم التسديد تحال القضية إلى العدالة، فيقوم محامي البنك بتقديم عريضة تحتوي على ما يلي:

إسم الزبون – عنوانه – مبلغ الدين والمستندات التي تثبت ذلك – ونسخ من الانذارات....

عليه يقوم كاتب الضبط بتحرير ثلاثة استدعاءات تحتوي على تاريخ الجلسة الوقت وطبيعة النزاع الذي هو عدم التسديد المقترض، ويتم إرسالها الى:

- المدين بمقر سكنه.
- محامي البنك.
- واستدعاء يبقى بحوزة المحضر القضائي.

2 – حالة عدم تسديد القرض:

نفس الإجراءات التي يقوم بها بنك التنمية المحلية تتبعها الوكالة بحيث تقوم بتحويل الملف لدى مصلحة الشؤون القانونية لمتابعة عملية تنفيذ عملية الحصول على القرض بالطرق التي جاء بها القانون بعد إرسال إعذارات لتحال للعدالة إذا إستلزم الامر ذلك.

3.3 .جدوى الرقابة بنك التنمية المحلية لقروض ANSEJ على مستوى ولاية بشار

إن الرقابة التي يقوم بها بنك التنمية المحلية على قروض ANSEJ بولاية بشار لها مؤشرات إيجابية على مستوى الولاية، فهذا يدل على كفاءة الجانب الاداري وحسن قيامه بمهام الموكلة لبنك التنمية المحلية وهذا بتنسيق مع المجهودات الجبارة التي تقوم بها الوكالة الوطنية على مستوى نفس الولاية.

إذ تبين الجداول التالية بعض الارقام التي تخص قروض ANSEJ من سنة 2010 إلى 2012:

الجدول رقم -04-على مستوى الوكالة الوطنية لدعم قروض تشغيل الشباب:

السنوات	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد مناصب التي كانت الشغل المتوقعة	عدد المناصب المتوفرة
2010	305	138	901	382
2011	1946	440	4279	926
2012	359	458	1055	1049

المصدر:حسب المعلومات المقدمة من طرف الوكالة على مستوى الولاية.

من خلال المعلومات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم قروض تشغيل الشباب يتوضح بأن عدد الملفات المودعة كانت في الحيز العادي على عكس سنة 2011 بحيث تضاعفت عدد الملفات المودعة إلى خمسة مرات وهذا واجع الى صدور تعليمات في 2011/08/23 تفيد بأنه يجب فتح ابواب لمنح القروض لكافة التخصصات دون تمييز بسبب فترة الربيع العربي، على عكس سنة 2012 بحيث سجل تراجع وهذا بسبب التحفظات التي قامت بها الدولة في بعض القطاعات خاصة قطاع النقل.

اما فيما يخص عدد الملفات المقبولة فإنها في حدود متقاربة وهذا حسب الخطط والاستراتيجيات الموضوعة، على عكس مناصب الشغل المتوقعة والمتوفرة التي لا تعرف تقارب في المعلومات والمعطيات بحيث نلاحظ انحراف سلبي طوال 3 سنوات وهذا يرجع بكون أن الوكالة لا تقوم بدراسة الجدوى للمشروع بأساليب الحديثة وإنما تعتمد على عمر المستفيد ونوع المشروع لتحديد عدد المناصب المحتملة.

2 – على مستوى بنك التنمية المحلية بشار: الجدول رقم -05-

نوع المشاريع الممولة	عدد المشاريع الممولة	نوع المشاريع الممولة	عدد المشاريع الممولة
محاماة	02	تغليف المواد	02
محل مجوهرات	01	الاشغال العمومية	09
خباز	08	كراء معدات البناء	04
مقهى	13	كراء السيارات	16
حلاقة	09	مكانيك	08
خياطة	05	طبيب عيون	01
طبيب أسنان	02	محل حلويات	14
دهان	01	نجار	11
مطعم	08	لحام	15
محل غسل السيارات	16	أشغال الكهرباء	02
هاتف عمومي	09	قاعة الالعاب	02

سيارة أجرة	58	محل تصوير	01

المصدر : بنك التنمية المحلية على مستوى ولاية بشار

يقوم بنك التنمية المحلية بتمويل مختلف المشاريع دون استثناء وفي مختلف القطاعات، ومن خلال المعلومات المقدمة نلاحظ هيمنة قطاع النقل حيث وصل عدد الملفات الممولة الى 58 ملف بينما جانب الذي يتميز بمعدات ذات العتاد الثقيل فيعرف الاستثمار فيه محدود، وهذا راجع الى تخوف المستثمر أن يغامر في هذا النوع من المشاريع برغم من أنها أكثر ربحية من المشاريع الاخرى حسب المعلومات المقدمة من عمال البنك.

الجدول رقم -06-نسبة مساهمة قروض ANSEJ في التخفيض من البطالة على مستوى ولاية بشار:

السنوات	نسبة البطالة
2010	9.25
2011	7.22
2012	6.64

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية بشار

الملاحظ نتائج ايجابية بكون أن معدلات البطالة على مستوى الولاية بشار تعرف انخفاض واضح وهذا راجع الى التعديلات المستمرة والاصلاحات التي تتماشى مع ظروف الشباب، والآن تبدوا فروض تشغيل تشهد حسن التسيير برغم من أنها في مرحلة الاختبار كما ان هذه النسب لا تشكل أي عائق في تطور الاقتصاد الوطني مقارنتا ما كانت عليه في السابق ما يمكن أن يسمح بانطلاقة حقيقية للاقتصاد في ظل ما يسمى ببرنامج الإنعاش. لذلك يجب دعم التركيز على جانب الإنتاجي بحيث نلاحظ أن معظم المشاريع الممولة تخص قطاع الخدمات وهذا لا يدعم النهوض بالتنمية المحلية المرجوة.

ومن خلال الدراسة التي أجريناها والاحصائيات التي تحصلنا عليها فيما يخص قروض تشغيل الشباب نستطيع القول بأنها تحظى بقبول من شباب المنطقة هذا من خلال عدد الملفات المودعة، ويعود ذلك الى الامتيازات الممنوحة والتسهيلات المقدمة من طرف الجهازين منذ الاجراءات الاولية في الحصول على القرض الى غاية تسديد اخر دفعة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم قروض تشغيل الشباب تحت إشراف بنك التنمية المحلية.

وقد حققت هذه القروض دفعة لسوق العمل بكونها مساهمتها في الحد من البطالة وهذا يعود الى المجهودات والدور الفعال الذي يقوم به بنك التنمية المحلية والبنوك الأخرى في منح القروض والرقابة على العمليات والسهر على حسن تنفيذها وفق الخطط والاستراتيجيات الموضوعة من طرف الدولة

- **خاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات**

قد حاولنا من دراستنا هذه تسليط الضوء على قروض تشغيل الشباب كآلية من الاليات الحديثة التي انتهجتها الجزائر للحد من مشكلة البطالة، فستطعننا ان نستوحي ونلم النظرة في الجوانب الحقيقية التي يعيشها هذا القطاع.

اذ تعد قروض ANSEJ أداة ضرورية بدرجة الاولى لتحقيق الخطط والاستراتيجيات التنموية الموضوعة من طرف الدولة بكونها انها موجهة لفئات اجتماعية حساسة هذا ما جعلها تحضي بأهمية عن باقي قروض التشغيل الشباب، فقد استطاعة الوكالة ان تعطي امالا للشباب في إعادة النظر لمؤهلاتهم والعمل على استغلالها وفق متطلبات السوق ويتماشى

مع البرامج المحددة، فحصول الشاب البطال على القرض لا يعني بأن نمط حياته في الجانب الاقتصادي إتجه نحو التحسن وإنما يستوجب الايراد وان تكون فكرة مشروعه ملائمة لمؤهلاته وإمكانيته وبذل كل الجهود من أجل ضمان حسن سير المشروع.

وإذا كان هدف الدولة من وراء وضع هذا النوع من القروض وتشجيعها من خلال فتح ابواب الاستثماري كان هو تحقيق جدوى اقتصادية في كل القطاعات دون استثناء كخطوة لتخطي ظاهرة التخلف العجز والنقص، فإنه من واجب الدولة ان تعطي عناية خاصة للبنوك التي تعد بمثابة اليد اليمنى لدولة وإن كانت كذلك فنرى أن أليات الرقابة وفعليتها على مستوى البنوك تبقى ناقصة وغير فعالة على المستوى الكلي بكون أن تجربة الجزائر في قروض تشغيل الشباب حديثة بالمقارنة مع ما وصلت إليه التجربة في الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو.

كما لا ننسى بأن عملية دراسة الجدوى الاقتصادي لهذه القروض لا تتم قبل عملية المنح او بأحرى لا تتم بسبب نقص المعلومات الصحيحة بين القطاعات

وفي الأخير يمكن استنتاج بعض النتائج بأن:

- آليات الرقابة المصرفية لا تتكيف مع البيئة المحلية التي ينشط فيها المصرف.
- لاحظنا أن معظم النشطات الممولة من طرف البنك تتركز حول قطاع واحد وهو النقل من مجموع النشاطات الممولة
- نستخلص بأنه ليست هنالك تنوع في النشاطات الصناعية والإنتاجية التي تشكل اهتمامات السوق.
- عدم توزيع عادل بالنسبة لنوعية النشاط ولا التطلع لأفاق مستقبلية من وراء هذا التوزيع بسبب عدم الاستخدام الصحيح لمبدأ عدم التميز وكل الملفات مقبولة
- العمل على إنشاء هيئة شرعية للوقف، يوكل لها مهمة إعطاء حكم الشرع في مختلف القضايا المتعلقة بالوقف في الجزائر.
- تقديم نموذج عصري للوقف الإسلامي يتماشى مع متطلبات الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

المراجع والهوامش:

1- جميل الزيدانين السعودي – **أساسيات في الجهاز المالي المنظور العالمي** – الطبعة الأولى –دار وائل لنشر، عمانالأردن.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة وعمليات إدارتها** –مصر –دار الجامعة الإسكندرية – 2000.

3- المادة 112–قانون النقد والقرض رقم 10/90.

4- سهام شيهاني، طارق حمول –**تقييم البرامج الدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة** –الملتقى الدولي جول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة –أيام، 16، 15 نوفمبر 2011 – الجزائر.

5- بن بريكة عبد الوهاب، حبه نجوى، **دور الأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة بسكرة** – ملتقى الولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة – جامعة المسيلة الجزائر – صANSEJ8 وCNAC.

6- الموقع: www. medea. dz بتاريخ: 2013/04/17، على الساعة: 10: 45.

7- قوانين الجبائية، الطبعة 2012.

8- بن بريكة عبد الوهاب، حبه نجوى، مرجع سبق ذكره.

9- نفس الرجع السابق.

10- هوشيار معروف، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2010.

11- يوحنا عبد الادم، سليمان اللوزي، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات**، الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.

12- مجموعة النصوص التطبيقية لجهاز دعم والتشغيل الشباب أكتوبر 1998 الإطار القانوني.

---

[i] جميل الزيدانين السعودي – أساسيات في الجهاز المالي المنظور العالمي – الطبعة الأولى –دار وائل للنشر – عمان الأردن –ص 41

[ii] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها -مصر –دار الجامعة الإسكندرية – 2000- ص 103.

[33] المادة 112-قانون النقد والقرض رقم 10/90.

[4] سهام شيهاني -. طارق حمول – تقييم البرامج الدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة – الملتقى الدولي جول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة- أيام، 16، 15 نوفمبر 2011 – الجزائر –ص6-7

[5] بنبريكة عبد الوهاب – حبهنجوى- دورالأجهزة الحكومية في دعم الاستثمارات المحلية وتقليص حجم البطالة– ملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة – جامعة المسيلة الجزائر – صANSEJوCNAC -" دراسة

[6] الموقع: www. medea. dz بتاريخ: 2013/04/17، على الساعة: 10: 45.

[7] قوانين الجبائية- الطبعة 2012 –ص 51-52.

[8] بن بريكة عبد الوهاب – حبه نجوى- مرجع سبق ذكره –ص7.

[9] نفسالرجعالسابق – ص7.

[10] هوشيارمعروف، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، عمان، الأردن، دارالصفاء ل لنشروالتوزيع الطبعة الأولى، 2010 ص 15.

[11] يوحنا عبد الادم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، الأردن، دارالميسرة ل لنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص 97

[12] مجموعة النصوص التطبيقية لجهاز دعم والتشغيل الشباب أكتوبر 1998 الإطار القانوني.